بينما الوزير الأشول يطرق باب رئيس مجلس القضاء لوقف تنفيذ حكم قضائي..

من المسؤول عن الاستيلاء على (٢٨٠٠) هكتار من أراضي المنطقة الصناعية بلحج؟

«الأمناء» تقرير/
عبدالقوي العزيبي:

في ظل الانهيار الاقتصادي والمالي، وما يشهده الوطن من حرب، فإن السلطة القضائية في مديرية طورالباحة بمحافظة لحج، كانت تعمل وفي صمت على تمليك آخرين أراضي الدولة ممثلة في أرض المنطقة الصناعية للحج في منطقة الرجاع بمديرية طورالباحة، وبصورة مخالفة للنظام والقانون وفي ظل سلطة محلية بالمحافظة يبدو أنها كانت متراخية عما يحدث؛ لعدم وضع اليد مبكراً على تلك المساحة، وقد يكون أيضاً عدم الاهتمام من قبلها بمذكرات نائب وزير الصناعة عام 2020 من أبرز العوامل المساعدة في تسهيل حصول الآخرين على حكم قضائي أعطاهم حق التملك بمساحة المنطقة الصناعية في الرجاع التي تعتبر إحدى مناطق مديرية طورالباحة بلحج.

• من المسؤول عن إعاقة مشاريع لحج التنموية منذ سنوات؟

• مواطنو لحج لـ«الأمناء»: لماذا استنجد الأشول بمجلس القضاء؟ وهل سينصفه؟

• هل إقالة المدير سفيان مرتبط بصدور حكم أراضي المنطقة الصناعية؟

• أين يوجد مكتب المنطقة الصناعية بلحج؟ ومن مديره؟

حبر على ورق

ويتحدث مواطنون بلحج على أن مشروع المنطقة الصناعية في المحافظة كأنه مجرد حبر على ورق، مثل مشروع الحرم الجامعي لجامعة لحج والواقع غربي منطقة الوهط بتبن، والذي لم يخرج واقعاً ملموساً إلى النور، وبمقابل ذلك نجد أيضاً أن مشروع المنطقة الصناعية يقع غربي منطقة الوهط بخبت الرجاع بمديرية طورالباحة بلحج، هو أيضاً حلم لم يخرج إلى النور، وإنما موجود فقط عبر مراسلات الأوراق فيما بين مختلف مسؤولي جهات الدولة، بينما على واقع الأرض تجد الأرض يتصرف فيها آخرون بطرق قانونية وغير قانونية، ولا أحد معترف بما يسمى منطقة صناعية أو حرم جامعي، فمن المسؤول عن هذا العبث الحاصل اليوم في أراضي المحافظة وإعاقة مشاريع تنموية كبيرة، كما هو حاصل اليوم من عبث في أراضي الحرم الجامعي لجامعة لحج، والمنطقة الصناعية في لحج، وأيضاً مشروع المياه والصرف الصحي لمدينة الحوطة في منطقة الفشلة؟

براءة الأراضي

"الأمناء" تنشر مراسلات بخصوص المنطقة الصناعية وبعد عجز كل من وزارة الصناعة والتجارة وقيادة لحج، والقضاء بلحج، من توفير الحماية والحفاظ على أراضي المنطقة الصناعية بمنطقة الرجاع غربي منطقة الوهط باتجاه طورالباحة، مما دفع بوزير الصناعة والتجارة محمد الأشول إلى توجيه مذكرة إلى فضيلة القاضي محسن يحيى الحوشبي، رئيس مجلس القضاء الأعلى، لغرض وقف حكم محكمة مديرية طورالباحة الابتدائي رقم 1 لسنة 1443هـ، والذي منح المدعين من أبناء قرية الرجاع والمدعى عليه وآخرين، الحق في حيازة الأرض الخاصة بالمنطقة الصناعية بالانتفاع والتصرف فيها، ونوه الوزير إلى أن الجهة المختصة ممثلة بفرع هيئة الأراضي بلحج لم يكن لها أي علم بالدعوى ومنطوق هذا الحكم!

الموقع والمساحة

يقع موقع المنطقة الصناعية لمحافظة لحج، وبحسب نشرة الوزارة في الفيسبوك، في منطقة الرجاع، بوحدة جوار هي: شمال منطقة الرجاع عند الكيلو18 طريق الوهط / طور الباحة، وتبعد عن مركز المحافظة مدينة الحوطة حوالي 14 كم٢، وتبلغ مساحة أرض المنطقة الصناعية الكلية 2800 هكتار، بينما تبلغ مساحة النواة 450 هكتار.

مراسلات سابقة

وسبق لـ«الأمناء" دق ناقوس الخطر قبل عامين فيما يتعلق بأرض المنطقة الصناعية بلحج عند نشرها تقريرًا في 4/10/2020، والذي كشف آنذاك عن وجود صراع الاختصاص بخصوص المنطقة الصناعية بلحج بين مكتب الصناعة والتجارة في المحافظة مع فرع هيئة الاستثمار بلحج، وهذا الصراع ربما أتاح الفرصة للآخرين بدخول القضاء بمحكمة طورالباحة واستخراج حكم قضائي في مساحة المنطقة، رغم مراسلات سابقة أصدرها الأستاذ سالم سلمان الوالي، نائب وزير الصناعة والتجارة، إلى محافظ لحج اللواء ركن أحمد تركي محرر 26/1/2020، وأيضاً إلى نائبه الأمين العام الأستاذ عوض الصلاحي محرر في 20/4/2020، والتي جاء فيها: (وفي إطار جهود الوزارة لتفعيل المناطق الصناعية والبحث عن مصادر تمويل لتجهيز البنية التحتية لها من مياه وكهرباء وطرقات واتصالات، باعتبارها العامل الرئيسي لجلب الاستثمارات المحلية والخارجية ولإرساء قاعدة صناعية في المحافظات، نرجو منكم التكرم بتوجيه مدير عام المنطقة الصناعية في المحافظة بتسليم نسخ من كافة الوثائق والدراسات للأخ مدير عام مكتب وزارة الصناعة والتجارة في المحافظة، حتى تتمكن من متابعة كل ما يتعلق بالمنطقة الصناعية مع ديوان الوزارة واقرار الدعم في وزارة التخطيط والتعاون الدولي).

سفيان والمنان

ولعب مدير عام مكتب الوزارة بلحج آنذاك الدكتور سفيان قاسم ثابت الردفاني، دوراً محورياً وبارزاً وخاص صراع كبير للحفاظ على أراضي المنطقة الصناعية في منطقة الرجاع / الصبيحة، إلا أن يد التغيير لم تمنح له فرصة حتى يثبت جدارته في العمل وحماية اراضي المنطقة الصناعية في الرجاع، فقد تمت عملية إقالته من منصبه فجأة وتكليف بدلاً عنه نائبه محمد عبد المنان شريف الصبيحي، ونتيجة لما حدث بصدور الحكم يبرز السؤال: هل دبر قرار إقالة الدكتور سفيان ليصدر حكم قضائي ابتدائي صادر عن محكمة الصبيحة بطورالباحة، وأيضاً لتراخي السلطة في تنفيذ ما جاء بمذكرات نائب الوزير؟ أضف الى ذلك نجد المواطنين أو المستثمرين يتساءلون: أين يقع مكتب المنطقة الصناعية بلحج؟ ومن هو مدير عام هذا المكتب؟!

الأشول والحوشبي

ومن أجل حماية واسترجاع أراضي المنطقة الصناعية للحج في منطقة الرجاع، وجه وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول، مذكرة صادر 26/10/2022، إلى فضيلة القاضي محسن يحيى الحوشبي، رئيس مجلس القضاء الأعلى، مشيراً فيها الى العديد من المراسلات فيما بين الوزارة وقيادة محافظة لحج المحلية والقضائية، بخصوص أراضي المنطقة الصناعية في الرجاع، منوهاً إلى صدور حكم قضائي ابتدائي من محكمة طورالباحة بمنح أبناء قرية الرجاع المدعين حق الحيازة والانتفاع والتصرف بمساحة أرض المنطقة الصناعية، ومن دون التأكد من الجهة المختصة ممثلاً في الهيئة العامة للأراضي، ومشيراً إلى أن هذا التصرف في أراضي الدولة كان دون حضور أو علم الجهات ذات العلاقة.

وقف تنفيذ الحكم

والتمس الوزير الأشول في ختام مذكرته من فضيلة القاضي الحوشبي قائلاً: (نرجو منكم الاطلاع والتوجيه إلى كافة المحاكم والنيابات في المناطق المحررة لمنع توثيق عقود البيع والشراء في اراضي المناطق الصناعية، واتخاذ الإجراءات القانونية الجادة والحاسمة ضد الباسطين بهذه الاراضي ووقف تنفيذ الحكم الابتدائي الصادر من محكمة طورالباحة وإحالته إلى هيئة التفتيش القضائي).

مشاريع كبيرة معاقة

ويستنكر عدد من مواطنين لحج إعاقة عدد من المشاريع الحيوية الكبيرة في المحافظة ابرزها مشروع المنطقة الصناعية في منطقة الرجاع، ومشروع الحرم الجامعي لجامعة لحج غربي الوهط، ومشروع المياه والصرف الصحي لمدينة الحوطة في منطقة الفشلة.

ويتساءل المواطنون: هل إعاقة هذه المشاريع بفعل فاعل؟، من خلال عمل مخطط ومدروس ومتعمد من قبل جهات في الدولة تريد الإبقاء على المحافظة في نفس المربع وعدم خروجها من عنق الزجاجة نحو التنمية المستدامة!.

الأمل في الحوشبي

ويبقى الأمل في ابن المحافظة رئيس مجلس القضاء الأعلى فضيلة القاضي محسن الحوشبي، بتمكين المحافظة من استرجاع أراضي هذه المشاريع الاستثمارية والحيوية، وإحداث تنمية مستدامة بلحج، فالمواطنون بلحج منتظرون سرعة انتصار الحق، وضبط المتورطين في هذا العبث وإحالتهم إلى القضاء، وتسليم أراضي تلك المشاريع إلى جهات الاختصاص للشروع في تنفيذ المشاريع بأريحة تامة.

وعلى اعتبار العدل أساس الحُكم، والقضاء لا سلطان عليه، وعطفاً على ذلك نجد أن مواطني لحج منتظرين بشائر الفصل العاجل من قبل القضاء الأعلى في ملفات هذه المشاريع المعاقة منذ سنوات.